في عقدة لم يصح الثاني منهما ولو اسلم كافر وتحته اختان منهما او اكثر
واذا كان نكاحهما في عقدة واحدة او نكاح كل واحدة في عقدة على التعاقب
دخل بها فسد نكاحهما وحرمتا على التأبيد وان اسلم وتحته اكثر من
اربع نسوة امسك منهن اربعا وفارق سائرهن سواء كان نكاحه لهن في عقدة
او في عقود متفرقة وان اسلم وتحته اربع فاسلمت معه او كتابية
فهن على نكاحه ولو اسلمت احداهما قبله او معه او بعده وقبل
الدخول بها او بعده فاسلمت في العدة او بعدها فهي على نكاحه
ولو اسلمت بعد الدخول بها فاسلم في العدة فكذلك عند ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله هي على نكاح الاول
ما لم تنقض عدتها وان اسلم بعد انقضاء العدة فهي امرأة نفسها
ولو اسلم وتحته اختان او امرأة وابنتها او امرأة وجدتها او امرأة
وعمتها او امرأة وخالتها فاسلمتا معه او بعده في العدة او بعد
انقضائها فهو على نكاح الاولى منهما ولو اسلم وتحته اخت امرأته
او عمتها او خالتها فاسلمت معه او بعده في العدة او بعد انقضائها
فهو على نكاح امرأته ولو اسلم وتحته اكثر من اربع نسوة فاسلمن معه
او بعده في العدة او بعد انقضائها فهو على نكاح اربع منهن اول من
عقد عليها او آخرهن ولذلك العبد اذا اسلم وتحته اكثر من اربع
او اختين ومن طلق امرأة فنكح اختها او خالتها او خامسة في عدة
الاولى لم يصح سواء كان الطلاق رجعيا او بائنا

فصل ويحرم ان يملك بملك اليمين اختين وله وطء احداهما حرمت عليه اختها حتى تحرم عليه
بتزويج او اخراج عن ملكه وبموتها او بانها غير حاملة فاذا وطئ الثانية ثم
عادت الاولى الى ملكه لم تحل له حتى يحرم الاخرى وعمة الامة وخالتها
فهذا كاختها

فصل وليس للمسلم وان كان عبدا نكاح امة كافرة
ولا الحر نكاح امة مسلمة الا ان لا يجد طول حرة ولا ثمن امة ويخاف العنت
وله نكاح اربع اذا كان الشرط فيه قائما

كتاب الرضاع

حكم الرضاع حكم النسب في التحريم والمحرمية فمتى ارضعت المرأة طفلا صار
ابنا لها وللرجل الذي ثابت اللبن بوطئه فيحرم عليه كل من يحرم على ابنهما
من النسب واذا ارضعت طفلة صارت بنتا لهما فيحرم على من تحرم عليه
ابنتهما من النسب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب والرضاع المحرم ما دخل الحلق من اللبن سعط او دخل بالقثاء
من الثدي او وجورا او سعوطا محضا كان او ممشوبا اذا لم يستهلك ولا يحرم
الا بشروط ثلاثة احدها ان يكون لبن امرأة بكرا كانت او ثيبا في حياتها او
بعد موتها مالبن البهيمة او الرجل او الخنثى المشكل فلا يحرم شيء
الثاني ان يكون في الحولين لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم من الرضاع
الا ما فتق الامعاء وكان قبل الفطام الثالث ان يرتضع خمس رضعات فصاعدا لقول
عائشة

عائشة رضي الله عنها انزل في القرآن عشر رضعات يحرمن فنسخ من ذلك
خمس وصار الى خمس رضعات معلومات يحرمن فتوفي رسول الله صلى الله عليه
وسلم والامر عند ذلك وليس الفحل محرما فاذا كان لرجل امرأتان فارتضعت صاحبتها
بلبنه طفلا والاخرى طفلة صارا اخوين لان اللقاح واحد وان ارتضعت احداهما
بلبنه طفلة ثلاث رضعات ثم ارتضعتها الاخرى رضعتين صارت بنتا له
دونها فلو كانت الطفلة زوجة له انفسخ نكاحها ولزمه نصف صداقها ولو
تزوج به عليها صح ولا ينفسخ نكاحها ولو ارتضعت احدى امرأتي الطفلة
خمس رضعات ثلاث منها في غيبته والتتمة من لبن غيره صارت أما لها وحرمت عليه
وحرمت الطفلة على الرجل الآخر على التأبيد وان كانت الطفلة امرأة له انفسخ
نكاح المرتضعة خمس رضعات ولو تزوجت امرأة طفلا فارتضعته خمس رضعات حرمت عليه
وانفسخ نكاحها وحرمت على اصحاب اللبن تحريما مؤبدا الا ام احداهما من الرضاع

فصل ولو تزوج كبيرة ولم يدخل بها وصغيرة فارتضعت الكبيرة
الصغيرة حرمت الكبيرة وثبت نكاحه على الصغيرة وان كانا صغيرين فارتضعتهما
الكبرى حرمت الكبرى وانفسخ نكاح الصغيرة ولزمه نصف ما سمى للصغيرة
وان كن ثلاثا فارتضعتهن متفرقات حرمت الكبرى وانفسخ نكاح المرتضعتين
او لاوثبت نكاح الثالثة وان ارتضعت احداهن منفردة وثنتين بعدها مع
انفسخ نكاح الثلاث وله نكاح من شاء منهن منفردة وان كانت مدخولا بالكبيرة
حرم الكل عليه على الابد ولا مهر للكبيرة ان كان لم يدخل بها وان كانت قد دخل بها
فلها مهرها وعليه نصف مهر الصغيرة يرجع به على الكبيرة ولو بنت الصغيرة الى
الكبيرة وهي زائعة فارتضعت منها خمس رضعات حرمتها على الزوج ولها نصف ما
عليه يرجع به على الصغيرة ان كان قبل الدخول وان كان بعده فلها مهرها كاملا
لا يرجع به على احد ولا مهر للصغيرة ولو كبرت امرأة فتزوجت فارتضعت من الرضاع
ان صدقته قبل الدخول فلا شيء لها وان كانت هي التي قالت فلها المسمى
فان زفت اليه وبينة لها فهي امرأته في الحكم

باب ملك الكفار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)